مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: المسارات الجديدة لعلاقات العراق الخارجية تجاه الدول العربية بعد عام 2017
اسم الكاتب: أ.م.د. محمد كاظم عباس المعيني
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/9972
تاريخ الاسترداد: 2026/05/25 07:00 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

المسارات الجديدة لعلاقات العراق الخارجية تجاه الدول العربية بعد عام 2017

The new paths of Iraqi Foreign Relations towards the Arab countries after 2017

اعداد

ا.م.د. محمد كاظم عباس المعيني

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

جامعة بغداد

Mohammed Kadhim Abbas Al-maeeni

Center for Strategic and International Studies

University of Baghdad

mohammed.k@cis.uobaghdad.edu.iq

تاريخ الاستلام:2024/2/8 تاريخ القبول12 /2024/3 تاريخ النشر 30 / 7 / 2024

الملخص

عاش العراق بعد الاحتلال الامريكي عام 2003، مرحلة مصيرية صعبة اعادت رسم وتشكيل ملامح الدولة العراقية الجديدة، عانت عملية صنع القرار فيه بعدم وضوح الرؤية والتشتت بسبب تقاطع وتضارب مصالح القوى السياسية الداخلية الفاعلة، المحكومة بدوافع قوى اقليمية مغذية لها، تحاول الاستحواذ على موطيء قدم لها في العراق الجديد، وهنا لايمكن وضع اللوم على العراق وحده فقط، بقدر ما يقع على البيئة العربية والمحيط الاقليمي وسياساتهم المضطربة من استقطابات وقوة جذب

آيدولوجي، وسياسة محاور، أثرت بشكل سلبي على تعافي العراق وتحقيق استقراره. ولابد من القول ان العراق برغم التغيير الذي شهده في بنيته السياسية وتركيبة وشكل نظام الحكم فيه ودوره الاقليمي، الا انه يمثل محوراً جيوبوليتيكياً دولياً وإقليمياً فعالاً يسهم في التوازن الاستراتيجي المستقر في المنطقة التي ينتمي اليها لما يربطه بمصالح حيوية بالعالم ومرونة وحركة القوى الفاعلة باتجاهه. تشهد الحالة العراقية حراكاً سياسياً رسمياً وغير رسمي على المستوى المحلي والدولي، والذي سينعكس ايجابياً على دول الجوار العربي وحتى محيطه الاقليمي، ومن خلال نظرة ثاقبة للمستقبل، نرى ان العلاقات العراقية – العربية تؤشر الى مرحلة متطورة ومهمة تتأثر بالحوارات والتفاهمات السياسية والامنية، والتنسيق المشترك، والتوافقات السياسية الداخلية، لايجاد سبل مشتركة لمواجهة خطرلا الارهاب، اذ كان لنجاح التعاون والتحالف الدولي في القضاء على تنظيم داعش عام 2017م، الأثر الجوهري في الانفتاح العراقي نحو بيئته العربية، وايجاد موقف من القضايا العربية الراهنة، والذي قد يؤدي الى حالة من التناغم والانسجام بين هذه الاطراف حول الكثير من الملفات المطروحة في الساحة العربية.

الكلمات المفتاحية

المسارات الجديدة للعلاقات الخارجية، العلاقات العراقية العربية

Abstract

After the American occupation in 2003, Iraq lived through a difficult fateful stage that reshaped the features of the new Iraqi state, the decision-making process suffered from blurred vision and dispersion due to the intersection and conflicting interests of the active internal political forces, governed by the motives of regional forces feeding it, trying to gain a foothold in the new

Iraq. Here, the blame cannot be placed solely on Iraq, as much as it falls on the Arab environment and the regional environment and their turbulent policies of polarization and ideological attraction, and the policy of axes, which negatively affected Iraq's recovery and stabilization. It must be said that Iraq, despite the change it has witnessed in its political structure, and form of its governance system and its regional role، However, it represents an effective international and regional geopolitical axis that contributes to a stable strategic balance in the region to which it belongs because of its links with vital interests in the world and the flexibility and movement of active forces towards it. The Iraqi situation is witnessing an official and unofficial political movement at the local and international levels, which will reflect positively on the Arab neighboring countries and even its regional surroundings, and through an insight into the future, we believe that Iraqi-Arab relations indicate a developing and important stage affected by political and security dialogues and understandings, joint coordination, and internal political consensus, to find common ways to confront the threat of terrorism, as the success of cooperation and the international coalition in eliminating ISIS in 2017, had a fundamental impact on the Iraqi openness towards its Arab environment, and finding a position on current Arab issues, which may lead to a state of

harmony and proportion between these parties on many of the issues raised in the Arab arena.

Key words:

New paths of foreign relations, Iraqi-Arab relations

المقدمة

أثر احتلال العراق للكويت عام 1990 على طبيعة العلاقات العربية مع العراق، والتي شكّلت نقطة تحول جوهرية على العلاقات البينية لاسيما مع دول الخليج العربي، فلم تكن مسارات هذه العلاقات سلسة ويسيرة، اذ غلب عليها طابع التذبذب وعدم الاستقرار، وشابها الكثير من المشكلات والمعوقات حتى وصلت الى مراحل خطيرة من كسر الارادات تمثلت بنشوب هذه الحرب، التي نتج عنها مواقفاً عدائية كان من مخرجاتها عزل العراق إقليمياً ودولياً، مما ابعدته عن عمقه العربي لسنوات طويلة. شكّل وزن ومكانة العراق الاستراتيجية وعلى مدى عقود طويلة موضع اهتمام إقليمي ودولي، وتعارضت على حدوده الاستراتيجيات الكبرى، التي تغيّرت بتغيّر اللاعبين، محليًا وإقليميًا، وبعد عملية التحول الديمقراطي التي عاشها العراق إثر تغيير نظامه السياسي بعد 2003 ، تبدو افرازات الوضع العراقي في مجالها الاقليمي وكأنها تؤسس لبيئة جديدة تحدد صيغة العلاقات الجديدة مما سيؤثر في تكوين بنيته السياسية الداخلية وتوجهاته الخارجية، ولابد من الاشارة الى ان العلاقات العراقية – العربية قد مرت بتحولات عديدة اوجدتها تداعيات الصراع الدولي وانعكاساته على دول المنطقة، وكذلك الصراع الاقليمي والادوار الخارجية فيه واستراتيجيات القوى الكبرى، فموقع العراق ينفتح على دول خارج المنظومة العربية تقوم سياساتها على استثمار المنطقة العربية في صراعاتها الاقليمية، لذلك حكمت العلاقات الاقليمية بين العراق وعمقه العربي متغيرات عديدة، سياسية وجيوسياسية غذتها عوامل مهمة، وكان من اهمها ملف الارهاب، مما نتج عنه تحدي مواقف العراق من محيطه العربي وكذلك طبيعة

مواقف الدول العربية منه، الا ان هذا التحدي تحول الى حالة من التناغم والرضا بعد ان تمكن العراق من دحر تنظيم داعش عام 2017، اذ شكل ذلك الحدث نقطة تحول مهمة في طبيعة هذه العلاقات.

اهمية البحث :

تنبع اهمية هذا الموضوع من كون العراق يمثل طرفاً مهماً في معادلة التوازن الاقليمي ويحاول ان يكون فعالاً ومؤثراً في السياسات الاقليمية، لذا لابد وان نفهم طبيعة علاقاته مع محيطه وبيئته العربية، كما ان التغيير الذي حصل في العراق ادخل المنطقة في حالة من صراع الارادات، وباتت الساحة العراقية ميداناً تتصادم عليها ارادات وطموحات واستراتيجيات الدول الاقليمية المؤثرة .

الاشكالية: شهدت العلاقات العراقية– العربية تحديات أمنية وسياسية واقتصادية على المستوى الداخلي والخارجي، مما اثر بشكل كبير في مسارات تلك العلاقات، وفي ضوء ذلك يمكننا طرح التساؤلات التالية:

1- ماهو تاثير التداعيات السياسية والامنية والاقتصادية التي مر بها العراق على علاقاته مع محيطه العربي.
2- ماتاثير اختلال توازن القوى الاقليمي على طبيعة تلك العلاقات.
3- ماهي المسارات الجديدة لتلك العلاقات بعد عام 2017.

الفرضية: يقوم البحث على فرضية مفادها ان العلاقات العراقية – العربية لم تكن على وتيرة واحدة بل شهدت مراحل من الشد والجذب والتوتر والانفراج، بمعنى انها كانت ذات طبيعة متغيرة، الا ان العراق يحاول تغيير شكلها ومسارها نحو المزيد من الاندماج والانفتاح، لاسيما بعد حسم ملف الارهاب بعد عام 2017، ويسعى الى رسم مسارات جديدة لعلاقاته الخارجية يستطيع من خلالها لعب دور اقليمي يتوضح من خلاله معالم مكانته الاستراتيجية.

المناهج: اعتمد البحث في بناءه على منهجين، الاول المنهج الوصفي، والثاني منهج التحليل النظمي من اجل الاحاطة بكل جوانب الموضوع قيد الدراسة .

الهيكلية: تم تقسيم البحث الى اربعة محاور عالجت الموضوع من عدة زوايا؛ فقد تناول المحور الاول مكانة العراق في معادلة التوازن الاستراتيجي الاقليمي، في حين عالج المحور الثاني اولويات واهداف علاقات العراقية – العربية من وجهة نظر العراق، اما المحور الثالث فقد تطرق بالتفصيل لمحددات العلاقات بين العراق وبيئته العربية، في الوقت الذي سلط المحور الرابع الضوء على المسار الجديد للعلاقات العراقية – العربية.

المحور الاول : مكانة العراق في معادلة التوازن الاستراتيجي الاقليمي

في بداية دراسة هذا الموضوع لابد من التطرق اولا الى مكانه وموقع العراق في معادلة التوازن الاستراتيجي الاقليمي؛ فأن قياس وتحليل وضع العراق وعلاقاته بمعادلة التوازن الاستراتيجي يتطلب تحليل بنية العلاقات الاقليمية بوجه عام والعلاقات العراقية – العربية بوجه خاص، وفي الحالتين فأن قياس وضع العراق يتطلب النظر اليه في أطار الميزان الاستراتيجي الاقليمي اي في أطار علاقاته بالقوى الاقليمية المحيطة به، وبالدائرة الاكبر العلاقات مع الدول العربية بشكل عام.

لابد من الاشارة هنا الى ان تأثير الجيوبولوتكس على الميزان الاستراتيجي تحكمه عوامل الحجم والمجال الحيوي وطبيعة الارض وطبيعة مناطق الحدود، وأثر كل ذلك في العلاقة مع الجيران، واذا ما طبقنا هذا الكلام على العراق، فأنه من ناحية الحجم ليس دولة صغيرة وليس بالدولة الكبيرة كالسعودية مثلا، فهو اذن دولة متوسطة الحجم وهذا الحجم يمكن أن يعطي للدولة بعضاً من الميزات والمرونة في التعامل مع بعض دول الجوار المتوسطة، غير أن ميزة الحجم المتوسط تتضاءل أمام الاثر السلبي لشكل الاقليم العراقي ولموقعه، فالدولة العراقية لا تتمتع بشكل مربع او مستطيل أو دائري يعطيها سواحل ممتدة على بحار مهمة، بل على العكس فأن للعراق شكل

مخروطي أو مثلث قاعدته في المنطقة الكردية الشمالية، اما رأسه المقلوب فيمثل أضيق نقاطه على الخليج أهم المنافذ وأكثرها حيوية تجارية واستراتيجية، كما تتركز في هذه النقطة ثروته الاساسية النفطية[1]، وعلى هذا التوصيف، يمكن النظر للعراق بعده قوة متوسطة في محيطه الإقليمي، بدوائره الثلاث: الخليجية ، والعربية، والشرق أوسطية، وهنا تبدأ إشكالية دوره وموقعه وعلاقاته.

لقد أشار العام 2003م حدوث تحولات سياسية واستراتيجية جذرية تمثلت بالحرب على العراق واسقاط النظام فيه من قبل الولايات المتحدة الامريكية، هذا الحدث ادخل المنطقة والنظام الاقليمي العربي في استحقاقات سياسية وامنية جديدة وضعت دولها امام تحديات الاستيعاب والتكيف السياسي مع الواقع الجديد، فالسمات التي قام عليها النظام السياسي الجديد في العراق بعد التغيير هي ذات طابع مغاير تماما لما سبقها للنظام السابق، فقد شكلت هذه السمات مضامين رؤية سياسية مختلفة مع ما هو موجود من سياسات وعلاقات ورؤى وتوجهات في الدول المجاورة له، ويمكننا القول ان العراق برغم التغيير الذي شهده في بنيته السياسية وتركيبه وشكل نظام الحكم فيه ودوره الاقليمي، الا انه يمثل محورا جيوبوليتيكياً دولياً وإقليمياً فعالاً يسهم في التوازن الاستراتيجي المستقر في المنطقة التي ينتمي اليها لما يربطه بمصالح حيوية بالعالم ومرونة وحركة القوى الفاعلة باتجاهه[2].

افرز احتلال العراق وضعاً اقليمياً مضطرباً امتزج مع ارتفاع سقف الطموحات الأمريكية الهادفة الى بناء شرق أوسط كبير، كما ان القول بارتفاع سقف طموحات البيئة الإقليمية التي نتجت عن الوضع الذي خلفة الوجود الامريكي في العراق يحظى بكثير من المقبولية، لان الدول الاقليمية بدأت تمارس وتسخر سياساتها من اجل توظيف الاوضاع المستجدة لصالحها، وبعبارة ادق راحت تصوغ سياساتها بالقدر الذي يتلاءم مع حجم وطبيعة التحديات الناجمة عن هذا الوضع فضلاً عن سعيها للحصول على اكبر قدر من المكاسب[3].

وعند النظر الى المنحنى الخاص بالتأثير العراقي في معادلة التوازن الاقليمي، نرى ان مانتج عن المتغير العراقي ادى الى ايجاد نوع من الترابط الوظيفي بين الاطراف الفاعلة في المنطقة، اذ ستعمل مخرجات البيئة الأمنية الإقليمية على رسم السيناريوهات المحتملة لمستقبل العراق والتي ستصب في حوض مستقبل دول جواره بشكل او باخر، وانطلاقاً من ذلك يمكن ان تشارك الأقطاب الاقليمية الفاعلة في معادلة التوازن الإقليمي لتحقيق وتعزيز مصالحها العليا، وتدعيم وتقوية مكانتها في معادلة التوازن الدولي والوصول للتوازن الاستراتيجي المستقر، وتنأى بنفسها عن الصراع الإقليمي إلا إذا كان ضرورة تحتمها أولويات الأمن والسلم الدوليين[4]، وفقاً لذلك فان اطراف معادلة التوازن تسعى الى بلورة استراتيجية واضحة لضمان تفوقها الإقليمي، وينتج عن ذلك مصالح واهداف أساسية مشتركة او متقاطعة، تتكيء على الاستقرار الإقليمي والمحلي، وهذا ما لانجده في العراق والمنطقة منذ سنوات[5].

لا يتحدد التأثير العراقي والخلل الذي صاحب الوضع فيه في جواره فحسب، بل يتعداه نحو مديات ابعد، اذ يؤثر وضع العراق بما له من اهمية في المنطقة الممتدة من ايران وحتى مصر، ولاشك ان احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الامريكية اخل بميزان القوة والذي كان قائما بشكل من الاشكال في المنطقة، وبرغم هشاشة وضع هذا التوازن بسبب انحسار وتأكل القدرات العراقية منذ عام 1990م، الا ان الوضع تدهور لصالح قوى اقليمية استطاعت ان تمد نفوذها بشكل فاعل في المنطقة ابرزها تركيا واسرائيل وايران، واذا كان التفوق العسكري الاسرائيلي يخرج عن اطار حسابات توازن القوى الاقليمية بالمعنى التقليدي لحسابات عديدة؛ فان الوضع في العراق بعد خروجه من حسابات القوة والتوازن اوجد نوعاً من توازن القوى في القدرات العسكرية التقليدية بين تركيا وايران وفجوة بين ايران ودول الخليج، مع تفوق ايراني ملحوظ في مجال القدرات اللاتناظرية وبناء الاذرع ومد النفوذ وامكانيات الدفاع عن البلاد خارج الحدود وقدرات الردع[6].

مع مراحل التكون للمشهد العراقي حتى ارتسم في تركيبته الجديدة من وضوح الخطوط المهمة؛ فأن المشهد العراقي يتشكل بعلاقاته وبخاصة القوى الفاعلة الرئيسة في المنطقة، لذا فان القراءة الجغرافية الإقليمية والمناطقية للعراق بعد التغيير تحيلنا إلى تغيير آخر في مشاهد الصور السياسية لمصالح دول الاقليم واهدافها في العراق، علماً بأن العراق يتشارك مع الدول المحاددة بالكثير من المعطيات الديمغرافية والحضارية[7]، وهذا ما سيكون له تاثير فاعل في سياساته الخارجية وعلاقاته الاقليمية لاسيما العربية منها.

المحور الثاني : اولويات واهداف العلاقات العراقية – العربية من وجهة نظر العراق

بصدد الحديث عن العلاقات العراقية – العربية، وبعد وصف مكانة العراق ضمن اطار التوازنات الاستراتيجية، يجب ان نبين اهداف واولويات توجهات العراق في بيئته الاقليمية العربية، ومنها يتم الانطلاق لفهم طبيعة وشكل هذه العلاقات، ولابد من الاشارة الى ان اولويات توجهات العراق مع بيئته العربية تكمن في إعادة بناء وتعزيز العلاقات الثنائية، من خلال اعتماد سياسة خارجية شفافة وفعالة لاسيما مع الجوار العربي، والعمل على تقوية العلاقات مع باقي الدول العربية، اذ يسعى العراق الى مد يد التعاون مع الدول العربية من خلال الإشتراك في المنتديات متعددة الإطراف التي تشمل الجامعة العربية، وتشجيع التعاون الإقليمي على أساس الروابط التاريخية والثقافية والجغرافية.

لذا يسعى العراق الى طرح نفسه كعامل ايجابي لتحقيق استقرار المنطقة وتكوين روابط الصداقة والسلام التي تحترم المصالح الوطنية، ويتفهم مصالح الأمن القومي لدول الجوار والتي يتم التحاور معها لحل القضايا العالقة، وتواصل بنشاط عملية تطبيع العلاقات الدبلوماسية مع المجتمع الدولي على أسس التعاون واحترام المصالح المتبادلة والقانون الدولي، وفي سياق الحديث عن اولويات العراق في علاقاته

الخارجية وفي شقها العربي، فلابد من القول اولا ان كل دولة تتبنى جملة من الاولويات التي تسعى الى تحقيقها في اطار سياستها الخارجية، ويقصد بها مجموعة الغايات التي تسعى الدولة إلى تحقيقها في البيئة الدولية[8].

للدولة اهداف تسعى الى تحقيقها، ويمكن توصيف الاهداف في حقل السياسة الدولية بأنها رؤية الدولة المستقبلية في الشأن الخارجي، والقواعد المستقبلية التي تنفذها الحكومات من خلال صناعة قراراتها الخارجية للتأثير خارج نطاقها في سلوكيات ومواقف الدول الأخرى، والأهداف ربما تكون جامدة جداً وربما تكون مرنة عند رسم التصورات، وبعض الأهداف تكون بعيدة المدى والاخرى يمكن ان تكون متغيرة، واخرى قصيرة المدى، كما وهناك اهداف تؤثر على كل الدولة، كالأهداف التي تتعلق بالجانب الأمني الخارجي وبعض الأهداف تؤثر على مصالح جزء صغير من المجتمع مثل بعض الأهداف التي تتعلق بقضايا اقتصادية وأيضاً بعض المسائل السياسية[9].

أثرت سلسة التحولات التي شهدها العراق في أهداف واولويات سياسته الخارجية وتوجهاتها، لاسيما وأن هذا التحول تم بفعل عامل خارجي من طريق قيام الولايات المتحدة الامريكية باسقاط النظام السابق؛ ولكن هذا لا يلغي حقيقة أن العراقيين كانت لهم رؤيتهم في صياغة شكل النظام السياسي بعد تغيرات نيسان 2003م وتوجهاته الخارجية، اذ تضمن الدستور مواداً تؤكد استقلالية سياسة العراق الخارجية، فنصت المادة الثامنة على أن (يرعى العراق مبادئ حسن الجوار، ويلتزم بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، ويسعى لحل النزاعات بالوسائل السليمة، ويقيم علاقاته على أساس المصالح المشتركة والتعامل بالمثل، ويحترم التزاماته الدولية)، وتعززت هذه الرؤية في استراتيجية الامن القوي العراقي عام 2007م التي أكدت الحاجة الى بناء علاقات اقليمية ودولية جدية مع الدول المجاورة تختلف تماماً عما رسخه النظام السابق من علاقات عدائية، ليس مع هذه الدول فقط وانما مع

المجتمع الدولي أيضا[10]، وبخصوص اولويات واهداف العلاقات العراقية – العربية فيمكن تلخيصها على النحو الاتي[11]:

1- الحيلولة دون تعرض الامن الاستراتيجي في بعده الاقليمي العربي لتحديات خطيرة يمكن ان تؤدي الى توتر وتأزم العلاقات العراقية – العربية، وذلك من خلال وضع رؤية واضحة للاهداف التي ينبغي تحقيقها ضمن اطار البيئة الاقليمية المحيطة، وادراك طبيعة وسلوك الدول الاخرى وتوجهاتها ازاء العراق .

2- تحقيق توازن في التدخل متعدد الأطراف، حيث ان إنّكشاف العراق امام القوى الأقليمية، جعله سهل الاختراق من قبل العديد من القوى التي تحاول استثمار هذا الواقع من اجل تحقيق نمط واسع من الأهداف قد يكون سياسياً اواقتصادياً وحتى استخباراتياً.

3- منع استغلال دول المنطقة للخلافات الداخلية العراقية من اجل التأثير على الملف الأمني بما يحقق مصالحها، وساعدها في ذلك طبيعة تكوين المجتمع العراقي التعددي.

4- اقامة علاقات متوازنة مع الدول العربية من خلال توظيف عدة مقومات يتوافر عليها العراق، اهمها المكانة الاقليمة ودوره في البيئة المحيطة به وموارده الاقتصادية.

5- حماية استقرار العراق والحفاظ على وحدة أراضيه .

6- أعادة العلاقات الدبلوماسية مع الدول العربية التي شهدت العلاقات العراقية معها توترات لسنوات طويلة.

المحور الثالث : محددات العلاقات العراقية – العربية

بعد ان تم تحديد اولويات مسار علاقات العراق في بعدها العربي، لابد ان نسلط الضوء في هذا الجزء من الدراسة على محددات العلاقات العراقية – العربية، وينبغي القول ان هذه العلاقات تكتسب أبعاداً إستراتيجية ناتجة من البيئة الاقليمية وماتمخض منها من تداعيات على طبيعة العلاقات والتحالفات العربية وهيكلية التوازنات القائمة،

فضلاً عما تشهده الساحة السياسية العراقية من تداعيات تلقي بظلالها على السياسة الخارجية للعراق وعلاقاته البينية في اطارها العربي.

لعلنا لانجانب حقيقة تأثر وتأثير العراق بالعوامل الجغرافية والتاريخية والدينية للدول العربية المجاورة والبعيدة، لاسيما بعد تغيير النظام فيه عام ٢٠٠٣م، واتساقاً مع ذلك ازدادت اهمية العراق ليصبح مجالاً حيوياً للتنافس والتصارع الإقليمي عليه، ساهم في ذلك مارسخه الاحتلال الامريكي على العراق من انقسام داخلي افقي وعمودي، وفوضى وتشظي في القرار السياسي الخارجي، وطبيعة التوجهات السياسية نحو المحيط العربي.

وعليه لابد لنا بدايةً معرفة اهم محددات السياسة الخارجية العراقية والتي يُبنى على اساسها توجهات العلاقات الخارجية البينية للعراق، وذلك من خلال تحليل وتفسير تلك العلاقات بشكل عام، وبسبب ترابط الكثير من القضايا العربية مع بعضها البعض، فمن غير المنطقي القيام بتحليل كل دولة بمفردها من دون تحليل واقع التفاعلات العربية البينية، اذ تكمن معضلة العراق الحقيقية فيما يمثله هذا البلد من تأثير مباشر او غير مباشر على المنطقة العربية؛ لان بقاء العراق خارج بيئته العربية سيكون له ارتدادات على مجمل المشهد الامني في المنطقة[12]، اذ تعرضت العلاقات العراقية – العربية الى إختلالات وعوامل توتر في أزمنة مختلفة، وانفراجات وعلاقات جيدة في اوقات اخرى، كانت افضلها في ثمانينات القرن الماضي، الا ان جاءت مشكلة غزو العراق للكويت عام 1990م ، والتي كانت احد اهم الأساب التي أدت الى تدهور العلاقات البينية مع العراق[13]؛ فبعد اندلاع حرب الخليج الثانية (1990–1991)م دخلت العلاقات العراقية– العربية مرحلة حرجة انقطعت على إثرها العلاقات الدبلوماسية مع معظم الدول؛ لكن وضع العلاقات لم يبقى على حاله[14]، إذ شهدنا في منتصف تسعينيات القرن الماضي انفراجاً نسبياً في مسار العلاقات العراقية – العربية نتيجة لتوقيع العراق مذكرة التفاهم مع منظمة الأمم المتحدة (النفط مقابل

الغذاء)، وعلى الرغم من ذلك بقيت العلاقات العراقية– العربية تراوح محلها في تلك المدة، فلم تتقدم تجاه التحسن المطلوب، لعوامل تتعلق بدور الولايات المتحدة الامريكية في إبقاء الفتور في هذه العلاقات، وأخرى تتعلق باستمرار اختلاف التوجهات السياسية بين الطرفين (العراق والعرب)، وبسبب وقوع أحداث 11 أيلول 2001م، وما صاحب ذلك من ضغوطات امريكية تعرضت لها الدول العربية والخليجية منها تحديداً، وضع هذه الدول في حالة ترقب وخشية من أوضاع المنطقة، مما دفعها في الانغماس بالتحضيرات الأمريكية للحرب على العراق بصورة مباشرة أو غير مباشرة[15].

ان معطيات تلك المرحلة تدعونا للحديث عن نظام إقليمي عربي جديد لم تتضح بعد ملامح صورته الجديدة، ولم تتغير فيه مراكز القوة كثيراً، وإن أصبح دور البعض منها مجمداً، او تراجع نسبياً بانتظار استقرار ساحته الداخلية[16]، وبطريق او باخر حاول العراق التقرب من حدود النظام الاقليمي، وسعى الى بناء تحالفات وشراكات مع محيطه العربي وعلى عدة مستويات، وهي[17]:

1– مستوى دول الخليج العربي، التي تتقارب فيه هويته الاجتماعية وانتمائه الجغرافي والتاريخي، وهنا لم ينجح العراق كثيراً في بناء تحالف او تحالفات حقيقية مع هذه الدول، بالرغم من انتمائه الخليجي جغرافياً واجتماعياً، ويعود ذلك لأسباب ذاتية وموضوعية، تتصل بالعراق والخليج على حد سواء، وهواجس خليجية ومخاوف مع استمرار عدم الثقة الخليجية بالسياسة العراقية، واخرى تتصل ببيئة النظام الدولي التي اتسمت بهيمنة عوامل تبعد فرص الالتقاء العراقي – الخليجي، اما معطيات النظام الإقليمي العربي، فلم تكن سبباً لغياب الاقتراب العراقي– العربي، بل بدت في الكثير من جوانبها نتيجة مباشرة أو ضمنية له.

2– مستوى بلاد الشام والتي تضم سوريا بالدرجة الاولى والأردن، وعلى صعيد تجربة التحالف أو الاقتراب العراقي مع سوريا والأردن، يُمكن القول ان العلاقات تطورت باتجاه تعزيز المصالح الامنية والاقتصادية لكل طرف في مرحلة شهدت

اضطرابات امنية في العراق القت بظلالها على المشهد الامني في هذه الدول المجاورة، وظلت علاقات العراق في هذا الجانب قلقة بشكل عام، تراوحت مابين دوافع ايديولوجية والشعور المشترك بالأزمة، كما في تجربة مجلس التعاون العربي.

3- القمم الثلاثية، والتي تركزت على اتفاقات ومذكرات تفاهم وشراكات اقتصادية ثلاثية تمخض عنها عقد قمة بين العراق والاردن ومصر في آب 2020م، وناقشت القمة اتفاقات النفط، والربط الكهربائي مع الاردن، وبعض المشاريع الاستثمارية، وبالمجمل لم تعد هذه الشراكات او الاتفاقات سوى تخبط في ادارة الاقتصاد العراقي لايستفاد العراق منه بقدر استفادة الاطراف الاخرى[18]، اعقب ذلك اجتماعات ثلاثية على مستوى الوزراء لتفعيل التعاون والتقارب الثلاثي، ليتوج هذا التقارب بزيارة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي مع العاهل الاردني الملك عبد الله الثاني لبغداد في حزيران 2021م، اذ تعد زيارة الرئيس المصري الاولى الى العراق منذ احتلال العراق للكويت عام 1990م، حيث سعى العراق من هذه القمة الى ارسال رسائل الى المجتمع الدولي مفادها؛ ان العراق يحاول ان يرسم سياسة خارجية تعزز ارتباطه بمحيطه العربي، ولن يكون احادي العلاقة مع ايران على حساب الدول الاخرى[19]، وفي ضوء تلك القمم الثلاثية التقى رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني نظيره المصري في 5 آذار 2023م، وبحث الجانبان آلية تعزيز التعاون الثلاثي المشترك، ورفع مستوى التبادل التجاري وتفعيل اللجان المشتركة بين البلدين الى مستوى التنفيذ[20].

بالنسبة لبقية الدول العربية الاخرى، لم يكن هناك تحالفات او شراكات واضحة مع بقية الدول العربية على مستوى قارة افريقيا عدا مصر.

شهدت الساحة العراقية وكذلك الساحة الاقليمية العربية موجة تغييرات جوهرية اثرت بشكل فاعل في مسار العلاقات العراقية – العربية بصيغ مختلفة، وبعد ذلك برزت

محددات جديدة دفعت العلاقات العراقية – العربية باتجاه التعاون او الركود او القطيعة، يمكننا تقسيمها الى نوعين من المحددات وهي:-

اولاً: محددات داخلية:

1-المحدد السياسي: ناتج عن الحالة العامة المحلية التي يعيشها العراق وطبيعة بناء العملية السياسية بعد عام 2003م، والتي أشرت خلل هيكلي في البنية المؤسسية نتج عنها ضعف في تحديد اولويات السياسة الخارجية تجاه الدول العربية، بسبب سياسة المحاصصة المقيتة، وتعدد مصادر القرار التي افرزت حالة التوافقية في اتخاذ مجمل القرارات السياسية، مما ادى الى حدوث تقاطعات كثيرة وتواضع في الاداء والتأثير الخارجي، نتج عنه تبني مواقف متعارضة تجاه الدول العربية، اذ حكمت العوامل الاقتصادية والاجتماعية والدينية بشكل كبير على طبيعة الخطاب السياسي العراقي الموجه نحو البيئة العربية؛ فكلما ارتبكت هذه الأوضاع ضعف الخطاب السياسي والعكس صحيح[21]، كما ان عدم تجانس الحكومة وضعفها يؤدي الى ضعف التماسك السياسي، الى جانب زيادة قيود المراقبة على اداء الحكومة لاسيما بعد موجة الاحتجاجات الشعبية التي بلغت ذروتها في تشرين الاول 2019م، بسبب تردي الاوضاع الاقتصادية وسوء الادارة والفساد المستشري في اغلب مفاصل الدولة، والذي اجبر حكومة السيد (عادل عبد المهدي) على الاستقالة، وهذا الحدث لأول مرة يحصل في تأريخ العراق الجمهوري، ولازالت تلك الضغوطات الشعبية موجودة ولكن بنسب متفاوتة[22].

2-المحدد الامني: شكّل ملف الارهاب معضلة كبيرة وتحدي مهم امام الحكومات المتعاقبة بعد عام 2003م، وأثر بشكل كبير على علاقات العراق الخارجية ولاسيما حاضنته العربية، وبغض النظر عن مسبباته ودوافعه؛ فان هذا الملف ليس شأناً عراقياً فقط، ولايحل بالقوة العسكرية وحدها، بل يتطلب حله تعاوناً دولياً مشفوعاً برغبة حقيقية من جميع الاطراف بمعالجة هذا الملف والقضاء على التهديدات

الارهابية اينما كانت، وتكلل هذا التعاون بشكل واضح وناجح عام 2017م، بعد ان تم تحرير كل اراضي العراق التي كان يسيطر عليها تنظيم داعش الارهابي عام 2014م [23].

3-المحدد الاقتصادي: يشكل الاقتصاد الريعي احادي الجانب معوقاً اساسياً كبيراً في تنمية وتطوير واستقرار الاقتصاد في العراق، اذ لم تستطع الحكومات التي تعاقبت على حكم العراق حتى قبل عام 2003م من ان تجد حلول جدية لذلك، اذ ظل النفط يشكل اكثر من 90% من مجموع الايرادات العامة للدولة، وبالتالي فان اية صدمة او تقلب باسعار النفط تنعكس مباشرة على الميزانية وبرامج التنمية، فضلاً عن المعوقات الاخرى التي نتجت عن السياسات الخاطئة التي مارسها نظام ماقبل 2003م، والتي ترتب عنها ارهاق ميزانية الدولة نتيجة الديون والتعويضات المالية الكبيرة التي وقعت على العراق، علاوة على المعوقات اللاحقة التي طرأت بعد تغيير النظام، من سياسة مالية ونقدية خاطئة، الى خصخصة غير سليمة، وفساد مالي واداري، ادى الى تفاقم حالة الفقر وتدهور البنى التحتية، وعجز في الموازنة العامة[24].

ثانيًا: محددات خارجية: يمكن تلخيصها بمتغيرين اساسيين اقليمي ودولي:

1- المتغير الاقليمي وينقسم الى:

أ- المتغير الايراني: طبيعة علاقات العراق مع إيران، والتي شكّلت هاجساً وخشية لدول مجلس التعاون الخليجي من سياسة التقارب الايراني العراقي، والذي اوقع المملكة العربية السعودية والكويت في حالة خشية وقلق من تأثير هذا التقارب على امنهم القومي، شأنها شأن باقي دول الخليج العربي التي تخشى من النفوذ الإيراني، والتساؤل المهم الذي يجب أن يثار داخل المؤسسة الرسمية السياسية الخليجية هو (هل دول الخليج لم تكن ترغب في تفكك وانهيار العراق ومن ثم إعادة تشكيل نظامه السياسي، أم أنها لم تكن تتصور خطورة خروج العراق من المعادلة الأمنية الخليجية

كقوة موازنة في مرحلة تشهد صعوداً لافتاً في مكانة ايران الاقليمية كقوة فاعلة لها دور في اعادة صياغة الترتيبات السياسية والامنية في المنطقة؟)، ويبدو من خلال المعطيات ان الخيار الثاني هو الاكثر قبولاً، وبسبب ذلك؛ فإن رسم السياسات العراقية– العربية وقضايا المنطقة، بدأت تضع المتغير الايراني في حساباتها، وتحاول أعادة صياغة سياساتها وفق المعطيات الجديدة[25].

ب– المتغير العربي: زادت المخاوف العربية بشكل كبير من انعكاس تاثير الاحداث في العراق على التماسك الاجتماعي لاسيما لدول الخليج العربي، فأي خلل يصيب المجتمع العراقي سينعكس سلباً عليها، وهو ما بدت دلائله واضحة في السنوات القليلة الماضية، وهذا الامر يدعو الى القلق والخشية من قبل الحكومات الخليجية من الاندماج مع العراق بالوقت الحاضر، وسيبقى هذا المشهد حاضراً في المدرك الاستراتيجي العربي، والذي بنيت على اساسه تلك الدول سياساتها المرتكزه على استراتيجية الترقب والحذر وانتظار ما سيؤول اليه المشهد السياسي في العراق، اذ تختلف دول الجوار اختلافاً كبيراً في اسس ودوافع بناء علاقاتها مع العراق من حيث الاهداف والطموحات، والقدرة والحجم والانتماء، ولكل دولة لها خصوصية في التعامل مع العراق، مما يؤدي عدم استقرار تلك العلاقات البينية[26]، ولغاية ذلك الوقت ستبقى سياسة ردود الافعال هي التي تحكم السلوك السياسي الخارجي لتلك الدول[27].

وفقاً لما تم طرحه من محددات محلية، فقد ادت الى افراز تعقيدات اقليمية ودولية غير مواتية، نتج عنها بيئة اقليمية ضاغطة، اعاقت التحرك الدبلوماسي العراقي تجاه الدول العربية، بسبب التحفظ العربي لقبول العراق في الحاضنة العربية، الامر الذي ادى الى تأخير عملية اعادة فتح السفارات بين الطرفين لممارسة النشاطات الدبلوماسية[28].

من جانب آخر وربما ضمن استراتيجية ملء الفراغ الذي خلفه العراق عندما خرج من معادلة التوازن الاقليمي والذي اتبعته بعض دول الجوار العربي انطلاقاً من

دوافع المصلحة الخاصة بتلك الدول وعلى حساب مصلحة العراق العليا، ساهمت بعض تلك الدول وبشكل سلبي بالتدخل في الكثير من الشؤون الداخلية للعراق والتي لم تحدها المعوقات والمحددات سالفة الذكر، والتي زادت من بعض الاشكالات على المستوى الامني وتراكم الخلافات على المستوى السياسي، والذي سينعكس حتماً على حالة التوازن وربما التقاطع والتناقض في علاقات العراق الخارجية[29].

2- المتغير الدولي الامريكي: اذ يمثل هذا المتغير التحدي الاكبر ضمن اطار المحددات الخارجية التي تؤثر بشكل مباشر على العلاقات العراقية – العربية؛ لان سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه العراق والمنطقة تساهم بشكل كبير في تحديد ملامح السياسة الخارجية للعراق وحتى لدول المنطقة العربية ولاسيما الخليجية منها، مما يؤثر على طبيعة العلاقات المتبادلة بين العراق وبيئتة العربية وبالعكس، وحسب المرحلة التي تمر بها العلاقات الامريكية – العربية ومتطلبات مصلحة كل طرف بشكل عام[30]. كما وان ملف العلاقات الامريكية – الايرانية من اهم الملفات التي تؤثر بشكل مباشر على سياسة العراق الخارجية وبناء علاقاته الدولية مع محيطة العربي والخارجي، الا ان التغير الذي طرأ في توجهات السياسة الخارجية الامريكية في فترة حكم الرئيس (بايدن) تجاه ايران، اعطى صانع القرار العراقي هامش جيد للمناورة في قراراته الخارجية[31]؛ لكن هذه المساحة من حرية المناورة تتأثر بشكل كبير عندما يتأزم الموقف نتيجة الاستهداف المباشر للاهداف والمصالح الحيوية الامريكية داخل وخارج الحدود العراقية من قبل بعض فصائل المقاومة العراقية.

بشكل عام، فأن هذه المحددات تُعد اهم العوامل التي تتحكم في طبيعة ومسار العلاقات العراقية – العربية، والتي ستؤثر في عملية صنع القرار السياسي الخارجي لجميع الاطراف.

المحور الرابع: المسار الجديد للعلاقات العراقية – العربية

لم يتبلور موقف عربى واحد ازاء العراق في المرحلة التي سبقت تغيير النظام فيه او بعدها، وظهر الاختلاف في مواقف الدول العربية تجاه العراق عبر مسارات متعددة لعل الابرز منها ظهور تحفظ عربي من التطورات التي طرأت على الساحة العراقية، من ناحية اخرى بروز مؤشرات نحو موافقة ضمنية وحتى صريحة أحيانا فيما يتعلق بالتطورات الايجابية والمقبولة لاسيما بعد عام 2017م، كما يلاحظ وجود محدودية في المواقف العربية المنفردة المعلنة تجاه التطورات العراقية أما السياسات والمواقف الجماعية، فتظهر من خلال الجامعة العربية.

ويمكننا وصف ثلاث مراحل رئيسة شهدتها العلاقات العراقية – العربية بعد حالة التغيير التي مرّ بها العراق بعد عام 2003م، وهي:

1- مرحلة الترقب: بسبب الاوضاع الهشة التي افرزتها الحالة العراقية في تلك المدة، والتي كانت بمثابة عامل محفز واغراء للتدخل وملء الفراغ الاستراتيجي الذي تركه العراق من قبل قوى اقليمية ودولية، فضلت جميع الدول العربية البقاء في حالة السكون والانتظار في ظل هيمنة وسيطرة الولايات المتحدة الامريكية على العراق[32].

2- مرحلة اغتنام الفرص: بعد استيعاب صدمة الاحتلال والتغيير، شكلت التحولات السياسية والامنية في العراق فرصة سانحة لاعادة ترتيب اوراق البيت العربي بطريقة تخدم اندماج او تكيف النظام السياسي العراقي الجديد بالبيئة الإقليمية؛ لكن على هذه البيئة الاقليمية بالمقابل التكيف هي الاخرى مع هذه التحولات في طبيعة الوضع العراقي بطريقة لايمكن الرجوع عنها، وبالرغم من ذلك ومع مايلوح من فرص بهذا المجال، تظهر هناك احتمالات معاكسة تقوم على فكرة التعايش السلبي مع العراق الجديد، بمعنى إقصاء لواحد من أهم البلدان في المنطقة، وخلق حالة تجعل العلاقات العراقية- العربية في حالة فتور خالية من أية أبعاد استراتيجية أو أفق لشراكة بعيدة المدى[33]، وعليه فقد اقتصر الدور العربي على المبادرات الفردية التي تقوم بها

الدول العربية وفقاً لما تمليه عليها مصالحها وماينسجم معها من الأوضاع الأمنية والسياسية للعراق[34].

3- مرحلة المشاركة والتفاعل: لاتعني المعطيات السابقة غياب التقارب واعادة صياغة اطر العلاقات العراقية – العربية، فقد شهدت الاونة الاخيرة تطوراً مهماً لتلك العلاقات على كافة المستويات، (السياسية، الاقتصادية، الثقافية)، اذ تعد تلك التطورات المسارات الجديدة لتلك العلاقات، فقد تصاعد الاهتمام الرسمي وغير الرسمي العراقي بالبيئة والمحيط العربي نتيجة ادراك صانع القرار العراقي باهمية وخطورة الملف العربي، وذلك من خلال الجولات والزيارات التي قام بها بعض زعماء القوى السياسية وبعض صناع القرار الى بعض الدول العربية؛ لان اعادة بناء وتاهيل البيئة السياسية المحلية تحتاج الى اعادة تقييم واجراء مصالحة سياسية حقيقية بين اطراف العملية السياسية في العراق قبل الاهتمام بالملف الامني الداخلي، قابله رضا عربي من الاداء الحكومي العراقي، لاسيما حسم ملف الارهاب والقضاء على اخطر تنظيم ارهابي في عام 2017م ، ودعم هذين الموقفين التدخل الامريكي في أكثر من مناسبة لتطوير تلك العلاقات البينية، بما لايتقاطع مع مصالحها، بوصفها احد اهم العوامل التي تعزز من حالة الاستقرار في العراق[35].

ولو قمنا بتحليل المعطيات الواردة واسقاطها على رؤيتنا المستقبلية للعلاقات البينية، نلاحظ هناك تغير واضح في لغة الخطاب السياسي المتبادل بين العراق والدول العربية، اذ بدى الخطاب السياسي العراقي تجاه العرب ايجابياً ومتوازناً، حيث سعى العراق إلى تجديد إلتزامه بالعلاقة مع محيطه العربي، بالمقابل تغيرت لهجة الخطاب العربي ايضا نحو المزيد من التقبل للعراق بطروحاته وسعيه الجديد نحو التعاطي عربياً، وهذا يعني أن التوجه العربي نحو العراق، الذي تهيمن عليه المخاوف والهواجس اوجد صيغاً متعددة لطبيعة توجه العرب نحو العراق، تراوحت مابين التعامل مع الوضع العراقي عبر اليات الاحتواء، او اللجوء الى العزل والتعامل السلبي لدرء المخاطر التي تولدها البيئة العراقية والمخاوف من إنتقال ما يجري في العراق من

إعمال عنف الى الدول العربية، وبين بروز وصعود الهويات الأثنية والطائفية، وإنتشار الحركات الإسلامية المسلحة، فرغم التطورات الإيجابية خلال المرحلة الراهنة فيما يتعلق بالوضع الأمني وتراجع إحتمالية إنهيار الدولة وتفككها، فالذي تؤشره سلبيات الواقع العراقي متمثلة بالانقسامات السياسية الداخلية سوف تبقى بمثابة عوامل تباعد تؤثر على مستقبل اقامه علاقات متوازنة وآمنة بين العراق والاطراف العربية[36].

يتضح من خلال ماطرحناه؛ أن الوضع العراقي اوجد حالة من الوهن الإستراتيجي في هيكل النظام العربي، ودعم الموقف الإستراتيجي لدول الجوار العراقي غير العربية على حساب دول الجوار العربية، اذ ان المتغيرات الاستراتيجية التي عاشتها المنطقة في الفترة السابقة، خلقت مجالاً جيوبوليتيكياً معقداً جعلت اهتمامات الانظمة السياسية العربية تنحسر الى حدودها الجغرافية الطبيعية خوفاً على مكونات وحدتها والحفاظ عليها، ربما ذلك قد يتعارض مع حقيقة العقيدة الامنية لتلك النظم السياسية وحتمية متطلبات المكانة والدور التي قد تلعبه تلك الانظمة في النظام الاقليمي وذلك من اعتبارات تاريخية وايدولوجية، مما انتج نوعاً من انواع التنافس وصل في كثير الاحيان الى نمط ذو طبيعة خاصة من انماط الصراع[37].

ان الصراعات الاقليمية التي ادارها العراق مع اكثر من طرف، كانت احد الاسباب التي جعلت الحالة تصل الى ماوصلت اليه، كما وان الرغبة في تغيير الواقع الى جانب الطموحات الإقليمية في تغيير المعادلة الجيوبوليتيكية للاقليم، كان لها دوراً كبيراً ومؤثراً في التوافق الضمني الاقليمي وحتى الدولي على صياغة رؤية جديدة لبلورة وضع العراق من الناحية السياسية، بالطريقة التي يكون فيها العراق طرفاً فاعلاً في معادلة الاستقرار الاقليمي[38].

يوجد هناك اطار عام وخطة شاملة تسعى الى تطوير مستقبل العلاقات العراقية – العربية، وهذا لايقع على عاتق العراق فحسب، بل هي مسؤولية مشتركة للجميع، فبالنسبة للعراق؛ فقد اصبح يظهر جلياً؛ ان انهاء الخلافات وايجاد حالة من التعاون

بدل الصراع، وتحقيق الامن الاقليمي، وايجاد صيغة مقبولة للحوار المؤسسي واحتواء العراق كطرف مهم في المعادلة الاقليمية، امراً لابد ان تدركه الدول العربية؛ وانها مسؤولة بطريقة او باخرى عن امن واستقرار العراق، بحكم الروابط التاريخية والحضارية والاجتماعية والجغرافية، وتدرك ان عراقاً ضعيفاً يشكل تهديداً مباشراً على الامن القومي لدول المنطقة[39].

يقع على عاتق الدول العربية تشجيع ودعم اقامة حكومة عراقية متوازنة ومنفتحة على المنطقة والعالم، ومحاولة تفعيل حوارات مشتركة حقيقية وجادة مع القيادة العراقية، وعلى كافة المستويات (السياسية، الاقتصادية، الامنية)، من اجل وضع حلول للمشكلات القائمة بين العراق ودول الجوار العربية، للوصول الى حالة من الثقة المتبادلة وتحقيق الامن والاستقرار بما يضمن المصالح المشتركة، بالطريقة التي تشعر بها جميع الاطراف بأن "امن العراق جزء لايتجزأ من الامن العربي"[40].

من هنا نجد بأن الشراكة الاقتصادية ما بين العراق وأشقائه العرب ضرورية جدا من نواحي عدة، أولها مبدأ الشراكة بحد ذاته يعد عامل مشجع على الاستقرار من الناحية السياسية، وهو هدف اساسي لجميع الدول العربية طالما هنالك مصالح اقتصادية مشتركة، ثانيها ان مساهمة رؤوس الأموال العربية للاستثمار في العراق يعتبر اكثر فائدة، بعيداً عن الإضطرابات الاقتصادية التي عانت منها في عملية استثمارها في أوربا وأمريكا، حيث تعرضت الكثير منها لخسائر فادحة وديون متراكمة أثرت على الكثير من الشركات والتحالفات الاقتصادية العربية[41]، وعليه لابد للعراق ان يبادر بمنح الدول العربية امتيازات استثمارية تفضيلية تميزها عن الدول الاجنبية، وفتح السوق العراقية امام الاستثمار العربي، كما ينبغي ان يسعى العراق نحو تعزيز الاتصالات مع عمقه العربي في مجالات التعاون الامني والاستخباري ولا سيما مع الدول العربية المجاورة من خلال عقد اتفاقيات امنية مشتركة بما يضمن تحقيق الاستقرار الامني للعراق والبلدان المجاورة في تصديها للارهاب[42].

تشهد الحالة العراقية حراكاً سياسياً رسمياً وغير رسمي على المستوى المحلي والدولي، لاجل الوصول الى حالة الاستقرار التي طالما حلم بها العراقيين حكومةً وشعباً، والذي بالتاكيد سينعكس ايجابياً على دول الجوار العربي وحتى محيطه الاقليمي، ومن المتوقع بالمستقبل القريب ان نشهد مرحلة متطورة من العلاقات البينية تعتمد على التفاهمات والتنسيق المشترك على المستوى الامني والسياسي والاقتصادي لمواجهة الارهاب، ومحاولة الوصول الى حالة من الانسجام وتوحيد المواقف من القضايا العربية الراهنة.

المقترحات:

1-بناء استراتيجية عراقية ترتكز على نهج مستقل لتعزيز الوحدة الداخلية، ومحاربة الارهاب بامكانياته الذاتية، وبناء القوات المسلحة بشكل مهني، واعادة دوره الاقليمي المنضبط والمتوازن.

2-اعتماد خطاب سياسي عراقي ايجابي ومنفتح تجاه العرب يعيد بناء وتعزيز العلاقات الثنائية، وايجاد صيغة مقبولة للحوار المؤسسي البيني، وانهاء حالة الخلاف وعدم الثقة، والتحول من حالة الصراع الى التعاون وتحقيق الامن الاقليمي.

3-تشجيع ودعم الدول العربية اقامة حكومة عراقية فاعلة ومستقرة ومنفتحة، قادرة على حفظ الامن والاستقرار، وحل المشكلات القائمة، وتضمن تحقيق المصالح المشتركة.

4-عقد شراكات اقتصادية وامنية مشتركة تضمن الاستقرار والامن للعراق ودول محيطه العربي وتتصدى للارهاب.

الخاتمة:

تشكلت عدة أطر حددت مسارات العلاقات العراقية – العربية، والتي تأثرت بمجموعة من المتغيرات المحلية والاقليمية والدولية ولفترة زمنية طويلة، اذ عاشت هذه العلاقات في بيئة اقليمية مضطربة، تخللتها حالات من التوتر والانفراج اثرت بشكل كبير على امكانية التقارب وتطبيع العلاقات، بعد حالة العزلة الدولية التي

عاشها العراق نتيجة سياسات ومواقف حكامه السابقين. ادى التغيير الدراماتيكي الذي شهده العراق بعد عام 2003م، وتطور الاحداث على الساحة العراقية والعربية، الى تعديل المواقف والسياسات العراقية تجاه المنطقة والعالم، كما وأثر التغيير في بنيوية النظام السياسي الجديد للعراق، وبالتالي سيؤثر ذلك على مسار علاقات وتوجهات العراق الخارجية، وبدت ثمار هذا التغيير من خلال اعتماد صانع القرار العراقي لسياسة الانفتاح، والابتعاد عن سياسة المحاور، واقامة علاقات متوازنة مع الجميع لاسيما دول الجوار العربي. تأثر مسار التوجهات العراقية نحو محيطة العربي بجملة من العوامل الداخلية والخارجية، تمثلت العوامل الداخلية بشكل كبير على الخلافات بين الفرقاء السياسيين وغياب الموقف العراقي الموحد تجاه الدول العربية، اما العوامل الخارجية فتمثلت بالمخاوف العربية من تداعيات الاوضاع في الساحة العراقية، وعلى الرغم من البطأ في التفاعل، يسعى العراق الى رسم مسارات جديدة للعلاقات العراقية – العربية، مع امكانية تطور وتحسن هذه العلاقات في المستقبل؛ بسبب الاوضاع الحرجة التي تمر بها المنطقة العربية، وانقسام الموقف العربي من القضايا المستجدة، ولعل هذه الظروف من شأنها ان تيسر اقامة علاقات حقيقية ومتوازنة مع العراق باعتباره عنصراً مهماً في معادلة توازن القوى الاقليمي.

الهوامش

([1]) آمال وهاب عبد لله، العراق والجوار العربي حسابات التوازن وخصوصية التفاعل وشروط الاندماج، مجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد 21، 2012، ص267.

([2]) مهند العزاوي، العراق بين التوازن الاستراتيجي والتهديدات الخارجية والداخلية (صراع الأجندات)، صحيفة العرب الاسبوعي، لندن ، السبت 31 / 10 / 2009.

([3]) لمى مضر الامارة، الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة اطروحات الدكتوراه 73، بيروت ، 2009 ، ص41.

(4) ظافر محمد العجمي، أثر الانسحاب الأميركي من العراق على دول الخليج، مركز الجزيرة للدراسات، على الرابط: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/69980616-821A-4767-94D4-F080CEED9ED6.htm

(5) مهند العزاوي، مصدر سبق ذكره.

(6) علي حسين باكير، انعكاسات الوضع العراقي على موازين القوى في المنطقة، اراء حول الخليج ، مركز الخليج للأبحاث، السعودية، العدد 73 ، اكتوبر 2010، ص 2.

(7) زبغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى، السيطرة الأميركية وما يترتب عليها جيواستراتيجيًا، ط 2، مركز الدراسات العسكرية، واشنطن، 1999، ص 38.

(8) كوثر عباس الربيعي، سياسة العراق الخارجية بين القيود والفرص، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 44، 2010، ص ص12-13.

(9) مازن الرمضاني، السياسة الخارجية دراسة نظرية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩١، ص١٣.

(10) الدستور العراقي النافذ لعام 2005.

(11) مصطفى حمدي احمد ورائد جميل سليمان، القطاع الدبلوماسي العربي وإدارة المعلومات، وزارة الخارجية العراقية نموذجا، دراسة حالة، مجلة cybrarians journal، العدد 31، يونيو 2013، على الرابط: http://www.journal.cybrarians.org/index.php?option=com_content&view=article&id=639:politics&catid=259:studies&Itemid=92

(12) كريم الوائلي، قراءة في علاقات العراق بمحيطة الاقليمي، اخبار براثا، على الرابط: http://burathanews.com/news/147852.html

(13) جاسم يونس الحريري، العلاقات بين العراق ومحيطه الخليجي بعد الاحتلال: في العراق ومحيطه العربي في عالم متغير، مركز الدراسات الاقليمية ، جامعة الموصل ، 2011، ص76.

(14) احمد سلمان محمد، العلاقات العراقية – العربية .. الواقع والافاق، في مجموعة باحثين: العراق وعلاقاته الخارجية الواقع والافاق، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، 2012، ص62.

(15) عبدالكريم صالح المحسن، مجلس التعاون الخليجي ومستقبل العلاقات العراقية-الخليجية، الحوار المتمدن، عدد 3426، 2011 ، على الرابط: https://m.ahewar.org

([16]) عبدالجليل زيد المرهون، رؤية في مستقبل العلاقات الخليجية – العراقية، في 31 اب 2012 ، العدد 16139، على الرابط : http://www.alriyadh.com/764250

([17]) محمد السعيد إدريس، مستقبل النظام العربي بين التطورات الجديدة في هيكلية النظام العالمي وتداعيات الثورات العربية، المركز العربي للبحوث والدراسات، في 3 كانون الثاني2015 ،على الرابط: **http://www.acrseg.org/36537**

([18]) سلام زيدان، قمة عمّان الثلاثية.. هل يستفيد العراق من الشراكة الاقتصادية مع مصر والاردن؟، الجزيرة نت، 30 آب 2020، على الرابط: www.aljazeera.net

([19]) زعماء مصر والعراق والاردن يتوافقون على تعزيز التعاون، 27 حزيران 2021، على الرابط: www.amp.dw.com

([20]) اسامة مهدي، اتفاق عراقي مصري على تفعيل آلية التعاون الثلاثي مع الاردن، 5 آذار 2023، على الرابط: www.elph.com

([21]) سداد مولود سبع وهيفاء احمد محمد، المحددات الداخلية للسياسة الخارجية العراقية: المحددات الدستورية والسياسية والعملية السياسية، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 44، 2010، ص45.

([22]) عادل عبد الحمزة ثجيل، السياسة والأمن في العراق تحديات وفرص، مؤسسة فريدريش ايربت، عمان، 2020، ص ص 8–9.

([23]) مثنى علي المهداوي، السياسة الخارجية دراسة نظرية عامة، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2020، ص 94.

([24]) احمد غالب محي ومحمد حسن ياسين، الاستراتيجية الدينية والسياسية والاقتصادية لمواجهة التكفير في العراق، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد 54، 2018، ص202.

([25]) ميثاق خير الله جلود، الآفاق المستقبلية للعلاقات العراقية–الخليجية: سياسة تريث وترقب، جامعة الموصل، على الرابط:
http://www.alrafedein.com/news.php?action=view&id=353

([26]) ستار جبار علاي، السياسة الخارجية العراقية وامكانات التفاعل الاقليمي، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي السنوي الثاني عشر والموسوم بـ (نحو سياسة عراقية خارجية فاعلة في المحيطين

الاقليمي والدولي) والمنعقد في مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، في 17-18 تشرين الثاني، 2009، ص1.

([27]) مثنى علي المهداوي، قيود السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2021، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، بغداد، عدد 64، 2021، ص 143.

([28]) ظاهر عبد الزهرة الربيعي وعبد الامير هادي بلبول العمري، السياسة الخارجية العراقية ومحدداتها بعد عام 2003، مجلة كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة ذي قار، مجلد 9، عدد 1، 2019، ص 958.

([29]) خيري عبدالرزاق جاسم، نظام الحكم في العراق بعد عام 2003 والقوى المؤثرة فيه، بيت الحكمة، بغداد، 2012، ص 251.

([30]) خلود محمد خميس، السياسة الخارجية العراقية تجاه المملكة العربية السعودية بعد عام 2003، دراسات دولية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، عدد 44، 2010، ص ص85-87 .

- ينظر ايضاً: عدنان نور هادي الاسدي، سياسة العراق الخارجية تجاه المنطقة العربية 2005-2012، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2014، ص ص 120-122.

([31]) اسراء شريف جيجان وعمر كامل حسن، السياسة الخارجية العراقية بين التنافس الاقليمي والدولي، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2020، ص 39.

-ينظر ايضاً: مثنى علي المهداوي، قيود السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2021، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، بغداد، عدد 64، 2021 ، ص149.

([32]) السيد صباح النور، علاقات العراق الخارجية ومستقبلها، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2021، على الرابط: https://democraticac.de/?p=75342

([33]) يسري الغرباوي، تحولات الموقف العربى من العراق المصدر: السياسة الدولية ، كانون الاول 2009، على الرابط:
http://ahramdigital.org.eg/articles.aspx?Serial=222250&eid=920

([34]) المصدر نفسه.

([35]) منعم صاحي العمار، علاقات العراق الخارجية، صحيفة الناس ، في 22 كانون الثاني 2012، على الرابط: http://www.alnaspaper.com/inp/view.asp?ID=7055

([36]) المصدر نقسه.

([37]) غازي دحمان، الصراع الإقليمي.. واقعه ومستقبله، في 18 شباط 2009، على الرابط: http://www.aljazeera.net/

([38]) المصدر نفسه.

([39]) ميثاق خير الله جلود، مصدر سابق.

([40]) مفيد الزيدي، العلاقات العراقية–الخليجية: نحو افاق للتعاون المثمر، على الرابط:
http://www.middle-east-online.com/?id=189490

([41]) ظافر طاهر حسان، دور الاستثمار الاجنبي في تفعيل السياسة الخارجية العراقية، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، عدد 44، 2010، ص ص 154–155.

([42]) احمد سلمان محمد ، مصدر سبق ذكره، ص 78.

–ينظر ايضاً: خضر عباس عطوان، مستقبل دور العراق السياسي الاقليمي، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، عدد 33، 2007، ص ص 149–150.